معركة الاقتصاد والتنمية هي رهاننا لصنع المستقبل الأفضل للوطن
علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية

علي عبدالله صالح

14 أكتوبر
Email: 14october@14october.com

بمشاركة كافة وحدات القوات الجوية والدفاع الجوي

تدشين التمرين التعبوي للقوات الجوية والدفاع الجوي

من حفل تدشين التمرين التعبوي للقوات الجوية والدفاع الجوي

صنعاء/ سبأ:
دشن أمس بقيادة القوات الجوية والدفاع الجوي التمرين التعبوي على الخارطة (شروق) الذي ينفذ بمشاركة كافة وحدات القوات الجوية والدفاع الجوي بالتزامن مع العيد الـ 48 لثورة الـ 26 من سبتمبر المجيدة.

وفي حفل التدشين ألقى قائد القوات الجوية والدفاع الجوي اللواء طيار ركن محمد صالح الأحمر كلمة نقل في مستهلها تحيات وتهاني فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وتمنياته للمشاركين في التمرين بالنجاح والتوفيق.

وأشار إلى ان التمرين التعبوي على الخارطة (شروق) يأتي في إطار الاهتمام المتواصل الذي توليه القيادة السياسية والعسكرية ممثلة بفخامة الأخ رئيس الجمهورية لمؤسسة الوطن الدفاعية بما يعزز من قدراتها وجاهزيتها القتالية والمعنوية لما من شأنه تحسين مستوى تنفيذها وأدائها لمهامها الوطنية بكفاءة عالية.

ولفت قائد القوات الجوية إلى دلالات تزامن تدشين هذا التمرين التعبوي مع احتفالات بلادنا بأعياد الثورة اليمنية (26 سبتمبر و14 أكتوبر و30 نوفمبر).

وحث جميع المشاركين على ضرورة التفاعل والعمل الجاد وبروح معنوية عالية أثناء تنفيذ التمرين بما يحقق الأهداف المرجوة منه.

إلى ذلك تفقد قائد القوات الجوية القاعات والصالات والوثائق المعدة لتنفيذ التمرين والتأكد من جاهزيتها ثم أعطى الإذن ببدء تنفيذ التمرين الذي يستمر لمدة يومين.

في ورشة عمل تعريفية حول مشروع التنوع الحيوي والتغيرات المناخية

وكيل الزراعة: التغير المناخي عالمي ولا بد من التأقلم مع ظروفه

جانب من الحضور

خلال افتتاح ورشة العمل التعريفية

صنعاء/ سبأ:
قال وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع الري واستصلاح الأراضي المهندس أحمد العشلة " إن التغير المناخي أصبح هماً عالمياً تعاني منه كافة الدول المتقدمة الأمر الذي يستدعي وضع الإحتياطات للتأقلم مع تلك الظروف".

وأشار خلال افتتاح ورشة العمل التعريفية لمشروع التنوع الحيوي والتغيرات المناخية أمس بصنعاء، إلى أهمية المشروع في مساعدة جهود اليمن في حل مشاكل الجفاف والتغيرات المناخية بما يعزز من دور القطاع الزراعي في توفير الأمن الغذائي .

وأكد الوكيل العشلة دور مشروع التنوع الحيوي والتغيرات المناخية الممول كمنحة من البنك الدولي لليمن بمبلغ 10 ملايين دولار تقريباً في كونه يركز على التنوع البيولوجي واعداد نموذج للتغير المناخي وبناء القدرات في هذا الجانب إلى جانب أهميته في ادماج التغيرات المناخية في الزراعة المطرية.

ولفت إلى أن المشروع يسعى إلى رفع وعي المجتمعات المحلية بهدف إيجاد تدخلات في الجانب الزراعي من خلال تهذيب الأودية وصيانة المنشآت وحماية الأراضي الزراعية..مشددا على ضرورة التنسيق والتعاون بين وزارة الزراعة والري ووزارة المياه والبيئة والجهات ذات العلاقة لتنفيذ أنشطة المشروع بالشكل المطلوب.

وأشاد الوكيل العشلة بأنشطة مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة في مختلف المحافظات الذي تبلورت ثماره في الحفاظ على مخزون المياه الجوفية من خلال التوعية بأهمية استخدام طرق وأنظمة الري الحديثة.

داعيا المشاركين إلى إثراء الورشة بالمقترحات والنقاشات بما يخدم آلية توفير المعلومات وكذا خدمة ومساندة جهود الحكومة في تنفيذ أنشطة مشروع التنوع الحيوي .

من جانبه أكد المسئول بالبنك الدولي بنسون اتنج أن مشروع التنوع الحيوي والتغيرات المناخية من أهم المشاريع التي يعول عليها في دعم جهود اليمن في تحقيق الأمن الغذائي كونه يهدف إلى تحسين القدرات ورفع الوعي لدى المزارعين والمجتمعات المحلية ومساعدتهم على التكيف مع المتغيرات، إلى جانب إدماج عملية التغير المناخي في التخطيط.

وأشار إلى أن رؤية الحكومة اليمنية التي تم تحديدها في البرنامج الوطني للري رؤية حكيمة الأمر الذي يشجع على استقطاب مزيدا من المشاريع الممولة من المانحين .

واعتبر المسئول الدولي إن تحسين مصادر المياه والحفاظ على المدرجات الزراعية كلها خيارات ناجحة يسعى المشروع إلى ربطها من خلال تجريب تقنيات جديدة وبناء القدرات التي تشكل الأساس الأفضل لوضع السيناريوهات اللازمة لذلك..منوها بأهمية المشروع في تطوير برنامج لمواجهة التغيرات المناخية بما من شأنه مساعدة جهود توفير الأمن الغذائي في البلاد .

وألقيت خلال الورشة كلمات من قبل مسئول التنمية الريفية والمياه والبيئة بالبنك الدولي ناجي أبو حاتم ومدير مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة المهندس حمود الربيدي ومراجعة المشروع في البنك الدولي السيدة كانتا كوماري، تطرقت في مجملها إلى الأهداف الإستراتيجية التي يسعى مشروع التنوع الحيوي والتغيرات المناخية الذي بدأ تنفيذه منذ مطلع الشهر الجاري ويستمر لمدة أربع سنوات إلى تحقيقها ومنها تعزيز القدرات والوعي لدى الجهات الوطنية والمستويات المحلية للتجاوب مع التقلبات والتغيرات المناخية، إضافة إلى بناء قدرات المجتمعات المحلية بصورة أفضل بحيث تمكنهم من مواكبة التغيرات المناخية من خلال صيانة واستخدام التنوع الحيوي الزراعي .

كما يهدف المشروع الذي سيتولى تنفذه كل من الهيئة العامة للبحوث الزراعية والهيئة العامة للطيران والأرصاد الجوي ووحدات مشروع الحفاظ على المياه الجوفية في محافظات صنعاء، المحويت، إب، تعز، إلى تعزيز دور القطاع الزراعي في توفير الأمن الغذائي من خلال زيادة إنتاجية محاصيل الحبوب الغذائية وتحسين كفاءة إدارة الموارد المائية ،إلى جانب تعزيز الزراعة المطرية وبناء السدود والحواجز التحويلية.

وناقشت الورشة عددا من أوراق العمل حول منهجية العمل المجتمعي، وخطة العمل للسنة الأولى في إطار المشروع وإجراءات الإدارة المالية وإجراءات المتابعة والتقييم.

شارك في الورشة أكثر من 100 مختص من وزارات الزراعة والري والمياه والبيئة والتخطيط والأكاديميين وممثلي السلطة المحلية في المحافظات المستهدفة وعدد من المزارعين والمهتمين .

حضر افتتاح الورشة وكيل وزارة المياه والبيئة لقطاع المياه عادل حداد وعدد من المسئولين .

في ورشة نظمتها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد لتقييم التزامات بلادنا حيال اتفاقية الأمم المتحدة

رئيس الهيئة يؤكد أهمية المواءمة بين الاتفاقيات الدولية والقوانين اليمنية بشأن مكافحة الفساد

أحمد محمد الآنسي

صنعاء / سبأ:
نظمت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بصنعاء أمس ورشة عمل حول مصفوفة تقييم التزامات اليمن حيال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمشاركة 50 من مسؤولي وممثلي 37 جهة حكومية ومنظمات المجتمع المدني.

وفي الجلسة الافتتاحية للورشة أشار رئيس الهيئة المهندس احمد محمد الآنسي إلى أهمية المواءمة بين الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الفساد والقوانين النافذة في اليمن، مؤكدا أن الجميع شركاء في إطار منظومة وطنية لمكافحة الفساد.

واعتبر الآنسي المصفوفة مرجعية مهمة للعمل على المواءمة بين قانون مكافحة الفساد والقوانين الأخرى، مشيدا بجهود الفريقين الوطني والدولي ومنظمة الـ"جي تي زد" في إعداد المصفوفة.

وشدد على ضرورة بذل المزيد من الجهود لتنفيذ المواءمة بين القوانين بغية مكافحة الفساد والوقاية منه ، مشيرا إلى أهمية الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد التي صادقت عليها أغلب دول العالم.

وفي الورشة التي حضرها عدد من أعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد استعرضت مدير برنامج الحكم الرشيد بمؤسسة التعاون الفني الألماني الـ"جي تي زد" الدكتورة إيريس جلوزيماير مكونات مشروع الحكم الرشيد الذي ينفذه البرنامج الالماني بالتعاون مع الحكومة اليمنية ، مشيرة إلى أن المشروع يرتكز على الشفافية والمصداقية.

وبينت أن المشروع يساعد الحكومة في مشاريع الإصلاحات التي تقوم بها ، منوهة بدور عدد من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ المشروع.

وثمنت الدكتور جلوزيماير جهود الخبراء المحليين والدوليين في انجاز مصفوفة تقييم التزامات اليمن حيال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، ونوهت بتعاون الهيئة مع جهود وأنشطة برنامج الحكم الرشيد.

من جهتها أكدت أستاذة الاقتصاد بجامعة باريس عضو فريق الخبراء الدوليين الدكتورة إريان لامبرت أهمية المصفوفة في تعزيز تنفيذ التزامات اليمن حيال الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

وأشارت إلى أن عملية المراجعة لتقييم هذه الالتزامات تتطلب التزاماً من قبل الخبراء والجهات المعنية، مؤكدة أهمية التعاون بينهما لوضع توصيات تساهم في تنفيذ التزامات اليمن حيال الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

ولفتت إلى أهمية الورشة في التركيز على الثغرات في القوانين وجمع معلومات متعلقة بممارسة وسائل تنفيذ الاتفاقية الدولية.

وخلال الورشة قدم عضو فريق الخبراء الوطنيين الدكتور محمد مغرم عرضا لمشروع المصفوفة تضمن مكوناتها ومهامها ومراحل ومتطلبات التنفيذ وأهم نتائج تحليل المصفوفة وملاحظات الجهات المعنية.

واستعرض عدداً من الثغرات في القوانين التي تعيق مكافحة الفساد ، مشيدا بدور الجهات الرسمية في انجاز المصفوفة.

وفي الجلسة الثانية لورشة العمل التي أدارها عضو الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد رئيس قطاع الذمة المالية الدكتور محمد المطري ناقش المشاركون عدداً من الملاحظات حول المصفوفة.

وأكد الدكتور المطري حرص الهيئة على إشراك أكبر قدر من الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في الاطلاع على مشروع المصفوفة وإبداء ملاحظاتهم حولها بغية الإعداد الأمثل للمصفوفة التي ستسهم بفاعلية في مكافحة الفساد.

ولفت إلى أهمية اضطلاع الجميع بدورهم في جهود مكافحة الفساد والوقاية منه ، مشيرا إلى ما ستسهم به الإستراتيجية الوطنية

رئيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني :

استخراج شهادة الميلاد وتوثيق الوقائع الحيوية مهمان في حياة الفرد والمجتمع

صنعاء / سبأ:
أكد رئيس مصلحة الأحوال المدينة والسجل المدني العميد أبوبكر العمودي أهمية استخراج شهادة الميلاد وتوثيق الوقائع الحيوية نظراً للأهمية الكبرى والحاجة التي تكتسبها هذه الوثائق في حياة الفرد والمجتمع والدولة بشكل عام.

ودعا رئيس مصلحة الأحوال المدنية خلال اجتماعه أمس في رئاسة مصلحة الأحوال المدنية إلى جانب عدد من الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام المقروءة والمرئية والمسموعة للمساهمة الفاعلة في عملية التوعية بأهمية استخراج شهادة الميلاد باعتبارها الوثيقة الأولى التي تثبت هوية الفرد وتترتب عليها كثير من الأعمال باعتبارها في المقام الأول حقاً من حقوق الإنسان يجب أن يمتلكها.

وأشار العمودي إلى أهمية وسائل الإعلام في رفع مستوى الوعي لدى كافة شرائح المجتمع وبمختلف تكويناته, نظراً لأن غالبية الوقائع الحيوية مثل المواليد والوفيات لا تقيد, ولا يشعر المواطن بأهمية هذه الوثائق إلا في وقت الحاجة.

وأوضح أن الوثائق الحيوية وشهادات الميلاد والوفاة والطلاق وغيرها من الوقائع تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للدولة في عملية التنمية والتعليم والصحة وغيرها من المجالات.

وبين العمودي أن مصلحة الأحوال المدنية تسعى جاهدة إلى تطوير أدائها وأعمالها بما يتواكب مع كافة المتطلبات والاحتياجات وهي توفر شهادة الميلاد بالمجان لكل طفل يمني .. داعياً المواطنين إلى الإبلاغ عن أي خروقات في عملية استخراج هذه الشهادة بمبلغ مالي.. قائلاً إن رئاسة المصلحة تنظر إلى هذا الجانب بعين المسئولية وستحاسب كل من ثبت أنه قام بأخذ مبلغ مالي مقابل استخراج شهادة الميلاد.

وأضاف أن المصلحة أنشأت مراكز إصدار آلي لإصدار البطاقات الشخصية الإلكترونية في أغلب محافظات الجمهورية إلى جانب أنها أسست 41 مركز تجميع بيانات في عدد من مديريات محافظات الجمهورية, وأن إجمالي ما تم إصداره من البطاقات الشخصية الالكترونية يفوق المليوني بطاقة.. قائلاً أن المصلحة لديها في الوقت الحالي عدد من المشاريع المتعلقة بالأحوال المدنية والسجل المدني منها على سبيل المثال مشروع استخراج شهادات الميلاد لنزلاء دور الأيتام والرعاية الاجتماعية سيتم تنفيذه في الـ2 من شهر أكتوبر القادم بالتعاون مع منظمة الطفولة اليونيسيف والإتحاد الأوروبي, وذلك بهدف تقييد كافة الوقائع والأحوال نحو إنشاء سجل مدني متكامل.

من جانبهم أبدى الصحفيون استعدادهم التام للتعاون مع مصلحة الأحوال المدنية للتوعية بأهمية استخراج شهادة الميلاد والوثائق الحيوية.. مؤكدين أهمية تعاون مختلف الوسائل الإعلامية وبكافة أنواعها وتوجهاتها, من خلال التنسيق ووضع خطة لتنفيذ حملة توعوية بهذا الجانب تشمل كافة محافظات الجمهورية.

تبدأ عملها اليوم

دويد يستعرض مع البعثة الألمانية آلية استكمال المسح الأثري بخولان

محافظ صنعاء يلتقي بوفد المعهد الالماني للآثار

صنعاء / سبأ:
التقى محافظ صنعاء نعمان احمد دويد البعثة الألمانية التابعة للمعهد الألماني للآثار بصنعاء برئاسة مدير المعهد الدكتورة ايريس جير لاخ.

وخلال اللقاء الذي حضره مدير عام مكتب الآثار بالمحافظة مهند السياني تم استعراض آلية استكمال المسح الأثري في مديريات خولان من خلال المسح والتوثيق والتصوير والرسم للمواقع والمباني الأثرية والنقوش، وتاريخ الموقع من خلال الشواهد الأثرية (النقوش، الملتقطات السطحية) وكذا إجراء بعض المجسمات الإختبارية التي تتطلبها ضرورة العمل إلى جانب تحديد المواد الأثرية بواسطة الـ(G P S) وإجراء الفحوصات لعينات من التربة.

الجدير ذكره أن أعمال البعثة في مديريات خولان ستبدأ اليوم الثلاثاء 28 سبتمبر وتستمر لمدة شهر وفقا للبرنامج المقدم من البعثة.

حضر اللقاء مدير إدارة المتاحف بالمكتب نادية علي الشيبة ومدير إدارة الآثار عبدالحميد حنيش ونائب مدير المعهد الألماني هولجر..

تستمر (3) أيام ويشارك فيها (25) متدرباً ومتدربة

دورة خاصة بدراسات الجدوى للمشاريع التنموية بصنعاء

صنعاء / سبأ:
بدأت أمس بصنعاء دورة تدريبية خاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التنموية، تنظمها اللجنة الوطنية للمرأة بدعم السفارة الهولندية .

تهدف الدورة على مدى ثلاثة أيام إلى إكساب 25 متدربا ومتدربة من الجهات والمؤسسات الحكومية، معارف عن دراسات الجدوى للمشاريع التنموية وأهميتها في النهوض بواقع المجتمع معيشيا إضافة إلى وضع خطط وبرامج تسهم في تنفيذ مشاريع حيوية تعود فائدتها على المجتمع والأسرة.

وقدم الدكتور عبدالرحمن الإرياني تعريفا موجزا عن دراسات الجدوى وأهميتها في وضع تصور لتقنيات الإنتاج وبدائلها المختلفة لاختيار الملائم منها، واستخدام دراسة الجدوى في تقييم قرارات سبق اتخاذها أو المفاضلة بين عدة بدائل على أساس فني ومالي واقتصادي.

واعتبر أساليب جمع البيانات والمعلومات ومصادرها ركيزة أساسية لإعداد الدراسات والبحوث التسويقية.. مستعرضا أشكال دراسات الجدوى القانونية والتسويقية والفنية والهندسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الاستثمارية .

وقال :" إن أهمية دراسات الجدوى للمشاريع تساعد في الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية وكذا وضع خطط وبرامج خاصة بمراحل الإعداد والتنفيذ والمتابعة وإعداد برامج توفير المعدات والآلات والمباني وقوة العمل والتدريب وتخطيط الإنتاج ".

وأشار إلى مراحل إنشاء المشروع الاستثماري الناجح المتمثلة في مرحلة تحديد او تشخيص المشروع وتقييمه والتنفيذ والتشغيل .. مستعرضا دراسة السوق وتحديد حجم الطلب وطبيعته وعناصر تحليل الطلب وتحديد وتقييم بنية السوق المستهدفة ودراسة واقع السلع المشابهة والمنافسة داخل الأسواق .

وبين الإرياني أن الدراسة الفنية لأي مشروع تتم بعد إجراء دراسة السوق وقبل إجراء التحليل المالي والاقتصادي باعتبار أن الدراسة الفنية من أهم مراحل دراسة المشروع ولا يمكن بدونها إجراء أي من الدراسات .